بالرغم من ضعف الاقتصاد

«الكويتية - الصينية»: البنك المركزي الهندي يقيد السيولة للتخلص من مشكلة التضخم

قال تقرير الشركة الكويتية الصينية الاستثمارية رفع البنك المركزي الهندي في يناير سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» المستخدم كسعر الفائدة الأساسي في الهند، بمقدار 25 نقطة أساس. وهو ثالث ارتفاع له منذ اغسطس، عندما كان عند أدنى مستوى يصل له منذ سنتين والبالغ 7.25 في المئة . ويبلغ سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» اليوم 8 في المئة . وجاء هذا الارتفاع مفاجئا حيث انخفض معدل التضخم في الشهر السابق. وانخفض مؤشر أسعار الجملة «WPI» انخفاضا حادا وصل نتيجته إلى معدل نمو بلغ 6.2 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر، وهو أقل معدل له منذ خمسة أشهر، بعد أن بلغ معدل 7.5 في المئة على أساس سنوي في نوفمبر، وهو أعلى المعدلات التي سجلها خلال 14 شهرا. ونتج التراجع في معدل التضخم بشكل أساسي من تراجع أسعار المواد الغذائية، حيث انخفضت من المعدل الأعلى لها خلال ثلاث سنوات ونصف بسبب الانخفاض الحاد في أسعار الخضروات التي كانت عند أعلى مستوى أسعار تسجله الخضروات في الهند. ويعود جزء من القرار المفاجئ من البنك المركزي الهندي برفع أسعار الفائدة إلى أن تضخم أسعار المواد الغذائية لا يتأثر مباشرة بالسياسة النقدية. والسبب الآخر لتقييد السياسة النقدية هو أن البنك المركزي الهندي بدأ بمراقبة مؤشر آخر للتضخم وهو مؤشر أسعار المستهلك «CPI» . وأضاف بالرغم من أن مؤشر أسعار المستهلك «CPI» قد انخفض لمستوى 9.9 في المئة على أساس سنوي، وهو أدنى مستوى له خلال ثلاث أشهر، إلا أنه لا يزال معدلاً مريحاً بالنسبة للبنك المركزي الهندي. أما آخر أسباب ارتفاع سعر الفائدة وأكثرها أهمية، فهو المتعلق بأسعار الطاقة، التي ارتفعت بدورها من 11 في المئة إلى 11.1 في المئة على أساس سنوي في ديسمبر. فالهند تستورد أغلب ما تستهلكه من الطاقة، مما يعني أن قوة العملة عامل مهم جدا، حيث سينتج عن أي تراجع في سعر صرف العملة ارتفاع سعر استيراد الطاقة، وبالتالي ارتفاع التضخم في الاقتصاد الهندي. وانخفض سعر صرف الروبية الهندية إلى أكثر من 60 روبية للدولار منذ مايو 2013، في أعقاب الشائعات حول انخفاض التيسير الكمي الثالث. ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة بهدف تحفيز الطلب على الروبية وتقويتها، لأن من المتوقع أن يخفض الاحتياطي الفيدرالي برنامجه لشراء الأصول تدريجيا خلال الأشهر القليلة القادمة. وقد تعاني الأسواق الناشئة مثل الهند من فقدان التدفقات الائتمانية مما يسبب انخفاض سعر العملة ويزيد من تذبذب أسواق الأسهم.

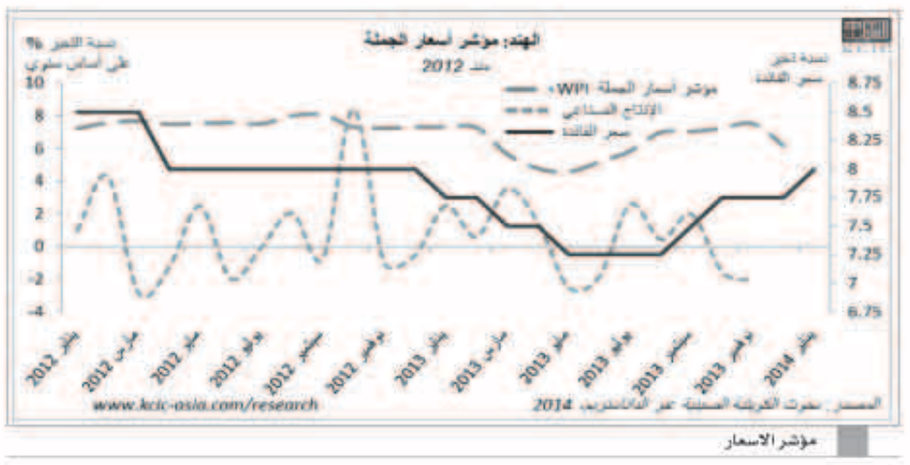

مؤشر الاسعار

وبين يستخدم البنك المركزي الهندي سعر الفائدة على اتفاقات إعادة الشراء «repo» كسعر الفائدة الأساسي، وهو السعر الذي تقترض فيه البنوك الروبية الهندية من البنك المركزي. ويستخدم هذا السعر كذلك كمرجع للقروض التي تتم بين البنوك، وكمرجع لحجم الودائع المطلوبة من قبل البنوك. وعن طريق رفع سعر الفائدة، يتوجه البنك المركزي الهندي نحو جعل القروض أكثر كلفة والودائع أكثر جاذبية، مما يخفض من السيولة في السوق. ولأن الهند عانت لفترة طويلة من مشكلة التضخم، أصبح من المهم لها أن تدير مستوى السيولة، ولكن هنالك أيضا مفاضلة بين التضخم والنمو.

وأوضح خلافاً لمعظم الدول، تستخدم الهند مؤشر أسعار الجملة «WPI» كمقياس أساسي للتضخم. وبينما يشبه مؤشر أسعار الجملة «WPI» مؤشر أسعار المستهلك «CPI»في أنه يقيس الزيادة السنوية في أسعار سلة واحدة من السلع، يختلف مؤشر أسعار الجملة «WPI» في أنه ريكز على السلع المتبادلة بين الشركات بدلا من السلع التي يشتريها المستهلكون. والسبب لذلك هو أن متابعة سلع المستهلكين في الهند أمرا صعبا، وبالتالي يكون غير دقيق. إلا أنه قبل أقل من سنتين، قدم المسؤولون مؤشر أسعار المستهلك «CPI»، الذي يكتسب أهميته تدريجيا كمؤشر للتضخم، والذي يخطط البنك المركزي الهندي على الاعتماد عليه في المستقبل القريب.

وعلى عكس المكونات الأساسية لمعدل التضخم وهي المواد الغذائية والطاقة، تتأثر المكونات الأخرى لمعدل التضخم وهي العقارات والمنتجات الاستهلاكية بشكل مباشر بأحجام السيولة. وفي الهند، ما يزال معدل التضخم الأساسي بحسب مؤشر أسعار الجملة «WPI» منخفض نسبيا حيث يزيد بقليل عن 2.5 في المئة على أساس سنوي. ومع أنه من المحتمل أن يكون لتضييق السياسة النقدية فوائد في تخفيض معدل التضخم، إلا أنها تضعف كذلك من الطلب، مما قد مما قد يضعف أيضاً من معدل التضخم الأساسي. ومن المحتمل أن تؤدي التقييدات الكثيرة إلى تراجع النشاط الاقتصادي ومعدل التضخم الأساسي، مما يؤدي إلى انكماش الرواتب، وهو ما يسبب أزمة اقتصادية واضطرابات على نطاق واسع.

وإذا لم يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الهندي لمستوى أكبر من 8 في المئة خلال الربعين المتبقيين من السنة المالية التي تنتهي في مارس 2014، وهو احتمال ضعيف، فسينخفض النمو الاقتصادي إلى معدل أقل من المعدل الذي سجله خلال الأزمة المالية العالمية. كما أن القطاع الصناعي ضغيف جدا، وبالكاد نما خلال الأشهر الاثني عشر الماضية، فمن المتوقع أن يبقى على حاله وسط ضيق السيولة. وبالرغم من أن البنك المركزي الهندي رفع أسعار الفائدة، سيكون من الصعب رفع سعر صرف الروبية بسبب ضيق السيولة العالمية هذا العام. ومع اقتراب الانتخابات الهندية، تنمو الحركات الشعبية سريعاً. لكن البنك المركزي الهندي ريكز على التخلص من مشكلة التضخم التي عانى منها طويلا، وعلى عكس موجه التضييق السابقة، يهدف البنك المركزي هذه المرة إلى التخلص من المشكلة كلياً بدلا من تقليلها فقط، حتى وإن جاء ذلك على حساب بعض العناصر مثل النمو على المدى القصير. ومن المتفق عليه أن هذا العام سيكون عاماً صعباً للاقتصاد الهندي، لكن قد يكون مثل أغلب التغيرات الناجحة، يأتي بمتاعب على المدى القصير، تؤدي لمكاسب على المدى الطويل.

يشارك في معرض «توظيف 2014»

«أبوظبي الوطني» يسعى لتعيين أكثر من 100 مواطن ومواطنة

أماني الخالدي

يشارك بنك أبوظبي الوطني في معرض أبوظبي للتوظيف «توظيف 2014»، الذي ينظم في مركز أبوظبي للمعارض في الفترة من 3 إلى 5 فبراير 2014، ضمن جهوده لاستقطاب وتنمية الكوادر الإماراتية.

وقال إيهاب أنيس حسن، مدير عام تنفيذي ورئيس مجموعة الموارد البشرية في بنك أبوظبي الوطني: «يأتي التوطين على رأس الأولويات في دولة الإمارات وبعد معرض توظيف منصة للتواصل مع الكوادر الوطنية التي تتمتع بالمهارات والخبرات المطلوبة في مختلف مجالات سوق العمل. وتأتي مشاركتنا في هذا المعرض تماشيا مع جهود الحكومة لتعزيز القوة العاملة المواطنة.»

وأضاف: «نهدف إلى توظيف أكثر 100 مواطن ومواطنة خلال العام الجاري».

سيقوم البنك من خلال جناحه الخاص بإجراء مقابلات مع المرشحين المؤهلين للعمل لدى البنك كما سيستضيف مسؤولين من عدة قطاعات وأقسام، وذلك لتعريف زوار المعرض بالأقسام والفرص الوظيفية المتاحة فيها.

من جانبها، قالت أماني الخالدي، رئيسة التوطين في بنك أبوظبي الوطني: «يقدم البنك العديد من الفرص الوظيفية للخريجين والخريجات والباحثين عن عمل من ذوي الخبرة والذين يرغبون بمستقبل مهني ناجح في أكثر المؤسسات المالية ريادة في دولة الإمارات». وأضافت: «تأتي مشاركتنا في توظيف 2014 للترويج لهذه الفرص والبرامج الخاصة بالتوطين والتي تهدف لتوظيف وتطوير والاحتفاظ بالكفاءات الوطنية.»

وقام بنك أبوظبي الوطني بإطلاق أربع مبادرات للتوطين تهدف لتطوير وتعزيز مهارات الكوادر المواطنة في مختلف المراحل، وتشمل هذه المبادرات برنامج «آفاق» حيث يقوم المتدربون بالدراسة في أكاديمية البنك لنيل شهادة الدراسات العليا في العلوم المالية مع حصولهم على رواتب من البنك. وبعد إكمال السنة الأولى من الدراسة، ينتقل المتدربون إلى العمل في وظائفهم بالبنك مع مواصلة الدراسة بشكل جزئي لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية. وهناك برنامج «الصدارة» الذي يمنح الكوادر الوطنية العاملة فرصة الحصول على دبلوم العلوم المالية والمصرفية إلى جانب اكتساب الخبرة في المجال المصرفي.

ويقوم برنامج «البداية» للتدريب المهني بتعريف خريجي وخريجات الثانوية العامة بعمليات الفروع وخدمة العملاء والمبيعات لمساعدتهم في اتخاذ قرار بشأن مسيرتهم المهنية في البنك. ويحصل المتدربون عند إكمال البرنامج على شهادة في الخدمات المالية والمصرفية.

في 2011، طرح بنك أبوظبي الوطني برنامج «طموح» لتوفير منح دراسة لطلاب وطالبات الثانوية العامة المتفوقين لإكمال تعليمهم الجامعي خارج دولة الإمارات والتدريب والعمل لدى البنك بعد التخرج. كذلك يقوم البنك برعاية الطلاب والطالبات خلال فترة الدراسة الأكاديمية بمنحهم علاوات شهرية وتزويدهم بالخبرة العملية مع ضمان توظيفهم عند التخرج من خلال برنامج «مستقبلي». وأوضحت أماني الخالدي: «تم تصميم برامج التوظيف والتأهيل المهني الخاصة بالتوطين لتسليح الشباب بالعلوم والمعرفة وتنمية مهاراتهم لتلبية حاجة السوق للكفاءات الإماراتية.»

وتقديراً لدور بنك أبوظبي الوطني في تعزيز عملية التوطين، فاز البنك بجائزة تنمية الموارد البشرية في القطاع المصرفي في 2004 و2009، كما فاز الرئيس التنفيذي السابق لبنك أبوظبي الوطني مايكل توماس بجائزة أفضل رئيس تنفيذي في مجال التوطين عامي 2010 و2012 وهي الجائزة التي تمنحها لجنة تنمية الموارد البشرية بمعهد الإمارات للدراسات المصرفية والمالية.

اختيار «اتصالات» لـ 3 جوائز مرموقة في 2014

تم اختيار مجموعة «اتصالات» لتكون من بين المرشحين لنيل ثلاث من جوائز الاتحاد العالمي المرموقة للاتصالات المتنقلة «GSMA» للعام الحالي، وذلك عن مجموعة الخدمات العالمية المتطورة التي تقدمها المجموعة عبر عملياتها في الشرق الأوسط ، آسيا وإفريقيا.

وكانت مجموعة «اتصالات» قد أطلقت عام 2013 منصة « فلوس» عبر جميع عملياتها وهي منصة تجارية متكاملة لتقديم الخدمات المالية عبر الهاتف المتحرك وتشمل إمكانيات الدفع في المتاجر، والمرافق، ووسائل النقل والتحويلات المالية المحلية والدولية وإدارة الحسابات المصرفية، والوصول الآمن وإصدار التذاكر ، وقد رشحت خدمة «فلوس» تحت فئة التطبيقات الأكثر ابتكارا في مجال الدفع عبر الهواتف المتحركة.

كما حققت «مجموعة اتصالات» إنجازاً كبيراً من خلال إتاحة خدمة نقاط البيع عبر الهاتف المتحرك المعروفة بـ «المصرف المتحرك» والتي تمكن المحال التجارية من استخدام هواتفهم المتحركة كوسيلة لاستقبال النقود وتمكينهم من قبول بطاقات الائتمان والبطاقات المدفوعة مقدما في اطار بيئة آمنة ومريحة وسهلة الاستخدام، كما توفر خدمة " المصرف المتحرك» باقة متقدمة لخدمة الأعمال من خلال تكاملها مع انظمة إدارة المخازن وإدارة العملاء لتوفر بذلك حل اقتصادي ومبتكر للشركات الصغيرة والأفراد لإدارة أعمالهم. وقد رشحت خدمة «المصرف المتحرك» للحصول على جائزة افضل خدمة للتطبيقات التجارية عبر الهواتف المتحركة.

شعار اتصالات

وبالإضافة إلى ما سبق فقد تم أيضا ترشيح مجموعة اتصالات لجائزة افضل خدمة موجهة إلى النساء في الأسواق الناشئة وذلك عن مبادرتها الجديدة التي تحمل اسم «وينا» لتدريب النساء في الأرياف وتقديم قروض مصغرة لهنّ كي يبدأن عملهنّ في توزيع خدمات الاتصالات داخل مجتمعاتهنّ.

«انفستكورب»: ارتفاع صافي الدخل بنسبة 53 في المئة خلال النصف الثاني من 2013

أعلن انفستكورب، المؤسسة المالية المتخصصة في الاستثمارات البديلة، اليوم عن نتائج النصف الأول من السنة المالية 2014، عن الأشهر الستة المنتهية بتاريخ 31 ديسمبر 2013.

وقد حافظ انفستكورب على الزخم في أرباحه، محققا إرتفاعا ملحوظا في صافي الدخل بلغت نسبته 53 في المئة ، ليصل إلى 60.1 مليون دولار أمريكي «مقابل 39.2 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من السنة المالية 2013». ويعود ذلك الإرتفاع إلى الأداء القوي الذي حققه انفستكورب في جميع خطوط عمله الأساسية، مدعوماً بالزيادة الملحوظة في أنشطته الاستثمارية ونمو الطلب على الاستثمارات البديلة من قبل العملاء في منطقة الخليج، إضافة إلى استمرار تحسن الثقة في الاسواق التي يعمل فيها. وتجاوزت القيمة الإجمالية في هذه الفترة لاستثمارات انفستكورب في الشركات الاستثمارية والعقارات، بليون ونصف بليون دولار أمريكي، تشمل استثمارين تم التوقيع عليهما في السنة المالية 2013 وإغلاقهما في السنة المالية 2014.

وارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 14 في المئة ليصل إلى 174.9 مليون دولار أمريكي «152.9 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من السنة المالية 2013»، مع ارتفاع الدخل من العمولات بنسبة 16 في المئة ليصل إلى 171مليون دولار أمريكي «147.6 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من السنة المالية 2013». ويعود الإرتفاع الملحوظ في الدخل من العمولات إلى التحسن الملحوظ في الإقتصاد العام، وتعافي الأسواق الأمريكية، والمزيد من الاستقرار في الاقتصاد الأوروبي.

وحقق صافي الدخل من العمولات ارتفاعاً قوياً بلغت نسبته 24 في المئة ليصل إلى 74.3 مليون دولار أمريكي «59.8 مليون دولار أمريكي في النصف الأول من السنة المالية 2013».

وتراجع الدخل من الأصول 1.4 مليون ليصل إلى 3.9 ملايين دولار أمريكي «5.3 ملايين دولار أمريكي في النصف الأول من السنة المالية 2013»، بسبب بعض عمليات التقييم المتدنية في استثمارات الشركات والعقارات، والتي تم تعويضها عن طريق العوائد التي حققتها صناديق التحوط.

تميرقيردار

بلغ إجمالي تسويق الصفقات المنفردة في منطقة الخليج إلى 446 مليون دولار أمريكي، بزيادة نسبتها 61 في المئة مقارنة بـ 277 مليون دولار أمريكي التي تم تحقيقها في نفس الفترة من العام الماضي. ويعود ذلك إلى استمرار التحسن الملحوظ في اتجاه العملاء نحو الفرص الجذابة في الاستثمارات البديلة التي تؤمن التوازن ما بين المخاطر والأرباح وتسعى إلى الاستفادة من مزيج من التعافي الاقتصادي عبر إمكانيات انفستكورب لإضافة القيمة على هذه الاستثمارات.

أما في صناديق التحوط، فقد تمكّن إنفستكورب بفضل طلبات المستثمرين الجدد في الأسواق وارتفاع استثمارات المؤسسات، من جذب 440 مليون دولار أمريكي بعد احتساب مجمل الاستردادات. وقد حققت محفظة انفستكورب المشاركة في صناديق التحوط عوائد قوية بلغت 4.1 في المئة في هذه المدة «8.2 في المئة على أساس سنوي».

ووزع انفستكورب 900 مليون دولار أمريكي من العوائد على المستثمرين من عمليات التخارج المربحة. ويبقى توزيع أرباح عمليات بيع «سكريل غروب» وشركة «تي دي إكس» في انتظار موافقة الهيئات الرقابية، والتي من المتوقع أن تستكمل في النصف الثاني من السنة المالية 2014.

وواصل انفستكورب تطوير خطوط أعماله لضمان مواصلة تقديم أعلى مستوى من الخدمات لمستثمريه. ولهذا، حرص على توسيع شبكة مكاتبه في منطقة الخليج لتشمل مكاتب معتمدة في البحرين وتيويورك ولندن والرياض وأبوظبي. ويسعى انفستكورب للحصول على الموافقات من الهيئات التنظيمية لافتتاح فرع جديد له في قطر.

وتعقيباً على هذه النتائج المالية الجيدة، صرّح نمير قيردار، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لانفستكورب، بقوله: «أثبت انفستكورب مجدداً ريادته وقوته في السوق العالمية مواصلا مسار تحقيق النتائج الإيجابية لمستثمريه. لقد واصلنا تحديد الفرص الاستثمارية المناسبة عالمياً. وخلال الأشهر الستة الفائتة نجحنا بتسويق استثماراتنا بشكل ملحوظ وأنجزنا صفقات في أوروبا والولايات المتحدة والخليج ومؤخرا في تركيا. كما أطلقنا في نفس الوقت محافظ استثمارية عقارية جديدة ومحافظ للفرص الخاصة. وفي مقابل هذا النشاط الاستثماري قمنا بعدد من عمليات البيع الناجحة التي مكنتنا من تحقيق عوائد مميزة لمستثمرينا.»

وأضاف قيردار قائلاً: «نحن حريصون على مواصلة الاستثمار في عملنا، ولاسيما توسيع شبكة مكاتبنا في منطقة الخليج، في الوقت الذي نؤكد فيه على ريادتنا في المنطقة كجسر استثماري أساسي بين الخليج والأسواق الغربية.»

بحث تعزيز التعاون مع رئيس وزراء ولاية ميكلينبورغ الألمانية

المنصوري: سياسة انفتاح الإمارات الاقتصادية تعزز مكانتها عالمياً

أكد المهندس سلطان سعيد المنصوري وزير الاقتصاد أهمية سياسة الانفتاح التي تنتهجها دولة الإمارات، حيث نجحت في تعزيز مكانتها كواحدة من أبرز الدول المؤثرة في الاقتصاد العالمي.

ونوه إلى أن القيادة الرشيدة تؤمن بأن تعميق العلاقات مع دول العالم أجمع ينبغي أن يصب في خدمة خطط التنمية واستراتيجياتها، والاستفادة من تجارب الدول المتقدمة وخبراتها وتوظيفها بالشكل الذي يسهم في خدمة الاقتصاد الوطني وتعزيز تنافسيته وخدمة الهدف الاستراتيجي بالتحول نحو اقتصاد المعرفة. جاء ذلك خلال استقبال المنصوري في مكتب الوزارة بدبي ارفين سيلليرينج رئيس وزراء ولاية ميكلينبورج الألمانية حيث جرى خلال اللقاء بحث سبل تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري بين البلدين عموما وولاية ميكلينبورج خاصة.

وأكد المنصوري أن العلاقات بين دولة الإمارات العربية المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية ترسخت على مدار أكثر من اربعة عقود وأصبحت أكثر شمولية وحيوية في مختلف المجالات وخاصة الاقتصادية والتجارية والاستثمارية والعلمية والتكنولوجية، وهي تقوم على أسس راسخة من المصالح والمنفعة المشتركة والاحترام المتبادل وتعتبر نموذجا للعلاقات المتطورة بين الدول نظرا لشفافيتها وقوتها وشموليتها وأهدافها الساعية إلى تحقيق مصلحة الشعبين الصديقين اللذين تكللت جهودهما بشراكة استراتيجية بدأت في ابريل من العام 2004.

وأضاف أن الإمارات تعد الدولة الوحيدة في المنطقة التي تجمعها شراكة استراتيجية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية، كما أنها تعد الشريك التجاري الأول لها في منطقة الخليج، حيث نما حجم التبادل التجاري بين البلدين بنسبة تفوق 125 في المئة منذ العام 2004 وحتى العام 2012 «أي خلال 9 سنوات» وقد تخطى حجم التبادل التجاري بين البلدين في العام 2012 حاجز 10.5 مليار يورو. ونوه بوجود أكثر من 1000 شركة ألمانية في الإمارات، تديرها جالية ألمانية كبيرة نسبيا، إضافة إلى وجود استثمارات إماراتية نوعية في السوق الألماني وفي مؤسسات وشركات ألمانية رائدة كالاستثمارات في شركة «دايملر كرايسلر» ومصرف «دويتشه بنك» وكل ذلك يعكس مدى عمق وشمولية العلاقات الثنائية بين البلدين الصديقين. وشدد المنصوري على أن علاقات الشراكة المتطورة والراسخة بين الإمارات وألمانيا في مختلف المجالات لم تأت من فراغ وإنما من اقتناع مشترك بأهميتها وضرورة تطويرها ودفعها إلى الأمام باستمرار تحقيقا لمصلحة البلدين والشعبين الصديقين.

وأوضح أن إهتمام الإمارات بتعزيز أطر التعاون مع ألمانيا كونها تمثل ثقلا على المستوى الاقتصادي العالمي ولديها خبرة واسعة وتقنيات متطورة وتلعب دورا رياديا في الاتحاد الأوروبي، وفي المقابل فإن الاهتمام الألماني بالمنطقة والتوجه للعمل في منطقة الخليج يعتمد أيضا على مكانة دولة الإمارات وما تحتله من موقع استراتيجي يجذب المستثمرين ولديها منظومة تشريعية اقتصادية عصرية وكونها تمثل مركزا ماليا مهما وتعتبر منفذا تجاريا إلى العالم العربي والشرق الأقصى، كما تتميز الإمارات بالاستقرار السياسي وبسمعة عالمية طيبة.

وأضاف أن الإمارات تقدم تسهيلات متميزة ومناخا استثماريا جيدا استطاعت من خلاله جذب الشركات الأجنبية التي تعمل انطلاقا منها في منطقة الشرق الأوسط، حيث تسهم مقومات التبادل التجاري والاستثماري الذي تتصف به العلاقة بين الإمارات وألمانيا في تحويل الإمارات إلى بوابة استراتيجية لألمانيا في الخليج العربي ومن ألمانيا بوابة للخليج في أوروبا.

المنصوري خلال المباحثات مع رئيس وزراء ولاية ميكلينبورغ الألمانية